برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 9-2009/11/13

المسائل التنظيمية والإجرائية

البند 11 من جدول الأعمال

اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

مقدمة للمجلس للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2009/11-C
28 September 2009
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير، إدارة العلاقات مع المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية:	السيد: P. Larsen	رقم الهاتف: 066513-2601
نائب المدير، إدارة العلاقات مع المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية:	السيدة: R.Fanelli	رقم الهاتف: 066513-2723

يمكنكم الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالمعلومات الواردة في وثيقة " اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها " (WFP/EB.2/2009/11-C)، ويشجع برنامج الأغذية العالمي على الاستمرار في تعزيز تعاونه مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أساس إطار الركائز الأربع، مع التركيز على المجالات الرئيسية الخمسة للتعاون في المستقبل على النحو المعروض في الوثيقة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

IFAD | FIDA

Enabling poor rural people to overcome poverty
Œuvrer pour que les populations rurales pauvres se libèrent de la pauvreté
Dar a la población rural pobre la oportunidad de salir de la pobreza
تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

WFP

اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها

المحتويات

ملخص

أولاً- مقدمة

ثانياً- ولايات مختلفة وأهداف مشتركة

ثالثاً- الحصائل المتوقعة من الاستراتيجية المشتركة

رابعاً- تحليل الاحتياجات والميزات النسبية

خامساً- إمكانيات تحقيق المزيد من التعاون

(أ) المشورة والمعرفة والرصد فيما يتعلق بالسياسات

(ب) العمليات

(ج) الدعوة والتواصل

(د) التعاون الإداري

سادساً- مجالات تعاون مختارة سينصب عليها التركيز

(1) الدعم التحليلي والسياساتي للحكومات وللخطط الإنمائية الوطنية

(2) ارتفاع أسعار الأغذية

(3) تغير المناخ

(4) مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية - الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

(5) الانتقال

الملحقات

الملحق 1- قرارات الأجهزة الرياسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل

الملحق 2- موجز عملية رسم خرائط أوجه التعاون

ملخص

أعطت التحديات الجديدة من قبيل تغير المناخ وأزمة الأمن الغذائي دفعاً جديداً لتعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. ويمكن لهذه الوكالات - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - أن تعمل معاً، مستفيدة من الميزات النسبية التي تتمتع كل واحدة منها، على ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على الأجل الأطول دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف الأول. ويمكن للوكالات الثلاث، بالعمل المشترك، أن تؤازر الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر وتحسين إمكانية حصول الفقراء والضعفاء على الأغذية.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، تتفق الوكالات الثلاث على الحاجة إلى معالجة أزمة الأغذية والجوع الراهنة بالإضافة إلى النظر في أولويات أطول أجلاً للعمل المشترك. وتطرح هذه الورقة إطاراً للتعاون من أربع ركائز وتحدد خمسة مجالات للتركيز على الأجلين الفوري والمتوسط.

والركائز الأربع لإطار التعاون هي كما يلي: (أ) المشورة والمعرفة والرصد فيما يتعلق بالسياسات؛ (ب) العمليات؛ (ج) الدعوة والتواصل؛ (د) التعاون الإداري. وسيجري العمل المشترك على الصُعد المختلفة سواء منها العالمي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي، بما في ذلك في البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء".

أما المجالات المواضيعية التي حددتها الوكالات الثلاث فهي: (1) الدعم التحليلي والسياساتي للحكومات وللخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) الأزمة الغذائية وتنفيذ إطار العمل الشامل؛ (3) تغير المناخ وصلاته بإدارة الموارد الوطنية؛ (4) مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية - الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وتتمثل **أهداف** هذا النهج فيما يلي:

- التعاون انطلاقاً من رؤية مشتركة على مواجهة الأمن الغذائي العالمي على أساس "نهج المسار المزدوج" الرامي إلى الحد من الجوع من خلال تدابير الدعم التغذوي في سياق المساعدة الغذائية وشبكات الأمان الاجتماعي، والقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، عن طريق الدعم الطويل الأجل للتنمية الزراعية ومزارعي الحيازات الصغيرة؛
- تعزيز قدرات وكالات روما الثلاث على تحقيق أهدافها بتوفير التوجيه والدعم للمجتمع الدولي؛
- مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع.

وأما مبادئ التعاون التوجيهية التي اتفقت عليها وكالات روما الثلاث فهي: (أ) تمثل الشراكات جزءاً أساسياً من ولايات الوكالات الثلاث؛ (ب) لا تُعتبر الشراكة هدفاً بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق المزيد من التآزر والفعالية والكفاءة؛ (ج) يُؤخذ بنهج استباقي إزاء التعلم من الخبرات في الشراكات؛ (د) يجري التعاون في سياق التماسك في منظومة الأمم المتحدة كلها؛ (هـ) يتحقق التعاون بدفع من العمليات الجارية على الصعيد القطري.

وستشمل الحصائل المتوقعة من هذا التعاون المشترك تعزيز وضع السياسات الوطنية والدولية، وتنفيذها، والحصول على المعلومات؛ والمشاركة والدعوة بصورة أكثر فعالية في المحافل الدولية وإنشاء أطر وأدوات معترف بها عالمياً؛ وتحسين تعبئة الموارد والأداء العام وزيادة القدرة على العمل في سياقات متعددة التخصصات؛ وزيادة الوفورات المتأتية عن الفعالية والكفاءة.

اتجاهات التعاون بين الوكالات
التي تتخذ من روما مقراً لها

أولاً- مقدمة

أعطت التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ وأزمة الأمن الغذائي والأزمة المالية دفعاً جديداً لتعزيز التعاون على كفالة الأمن الغذائي وزيادة إنتاج الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وهناك اعتراف متزايد بالدور البارز الذي تؤديه على جدول الأعمال الإنمائي المساعدةُ المقدمة لأغراض الأمن الغذائي والزراعة والأغذية والتغذية، وهو اعتراف يحظى بالترحيب. وتتمتع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها - وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - بموقع فريد على هذا المفترق الخطير يمكنها من التوسع في جهود منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الهدف الأول المتمثل في القضاء على الجوع المزمن والفقر المتأصل وتحسين إمكانية حصول الفقراء والضعفاء على الأغذية.

وبينما يتزايد بالفعل وبصورة دائمة التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في كثير من المجالات. وفي مواجهة هذه التحديات والفرص، فمن المهم مع ذلك أن تتطلع هذه الوكالات إلى ما هو أبعد من الأزمات الراهنة وأن تنظر في الأولويات الأطول أجلاً لعملها المشترك. وتُجري هذه الورقة تقديراً لإمكانات مواصلة التعاون على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

والوكالات الثلاث، في صياغتها لهذه الورقة، تستجيب لدعوات أجهزتها الرياسية إلى زيادة التعاون بينها وتحديد مجالات الأولوية لتعزيز التآزر وتحسين الكفاءة المالية من خلال الحد من التداخل والازدواج في سياق الأطر الاستراتيجية التي تم وضعها أو يجري الإعداد لها[1]. ولهذه الغاية أكملت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إجراء عملية رسم خرائط مشتركة لتحديد أوجه التعاون التي شهدتها فترة السنتين من يناير/كانون الثاني 2006 وحتى 2007.[2] وقد أجري هذا التحليل على مستوى مقار الوكالات ومكاتبها الإقليمية والقطرية، وهو ينصب على الركائز الأربع التالية: (1) الاستثمار الزراعي؛ (2) وضع السياسات وبناء القدرات وإدارة المعرفة والدعوة؛ (3) الطوارئ وإعادة الإعمار؛ (4) الإدارة. ويوفر التحليل الكمي المستند إلى عملية رسم الخرائط قاعدة أساسية لوضع تقديرات كمية أخرى، وقد صُممّ هذا التحليل كأداة تُرشد السياسات فيما يتعلق بالمبادرات الاستراتيجية المشتركة في المستقبل

وقد اتفقت الوكالات الثلاث، من خلال عملية تشاورية، على إطار للتعاون من أربع ركائز: (أ) المشورة والمعرفة والرصد فيما يتعلق بالسياسات؛ (ب) العمليات؛ (ج) الدعوة والتواصل؛ (د) التعاون الإداري. وستركز الوكالات في نطاق هذا الإطار الشامل على خمسة مجالات مواضيعية على الأجل الفوري والمتوسط: (1) الدعم التحليلي والسياساتي للحكومات وللخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) الأزمة الغذائية وتنفيذ إطار العمل الشامل؛ (3) تغير المناخ وصلاته بإدارة

---

[1] في 2005، أشار تقييم أجراه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أنه بحاجة إلى العمل في شراكة مع الوكالات الأخرى التي توجد مقارها بروما. ونتيجة لذلك، وضع الصندوق خطة عمل وإطارا استراتجي جديد على نطاق المنظمة ونموذج تشغيلي جديد لوضع عمليات ميدانية جديدة. وفي سبتمبر/أيلول 2007، دعا التقييم الخارجي المستقل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة إلى وضع استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن الشراكة، بما في ذلك، عناصر لتجديد الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة ولا سيما مع الوكالات التي توجد مقارها بروما. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 وديسمبر/كانون الأول 2007 على التوالي، حث كل من المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوكالات المتمركزة بروما على "إعداد وثيقة مشتركة عن الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها مستقبلاً الشراكات التشغيلية المحددة الأهداف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية " انظر قرارات الهيئات الرياسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل، الملحق 1. وأكد الاجتماع المشترك بين البرنامج ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة على الحاجة إلى استكمال وثيقة استراتيجية مشتركة لتوجيه التعاون في المستقبل وأشار إلى الحاجة إلى هذه الاستراتيجية لترسيخ الأدوار والولايات الرئيسية لكل وكالة.

[2] انظر موجز عملية رسم خرائط أوجه التعاون.

الموارد الوطنية؛ (4) مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية - الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وللمضي قدماً بهذه الاستراتيجية، سيقوم فريق ثلاثي يضم ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بالمتابعة مع الوحدات المعنية في المجالات المحددة لمواصلة التعاون المشترك فيها، وستوضع خطط العمل الناتجة عن ذلك خلال عام 2009.

ثانياً- ولايات مختلفة وأهداف مشتركة

منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عام 2002 في مونتيري بالمكسيك، زادت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تعاونها منطلقة من رؤية مشتركة لمواجهة أزمة الأمن الغذائي على أساس "نهج المسار المزدوج." ويسلم هذا النهج، وهو الآن جزء من إطار العمل الشامل، بالحاجة إلى عمل مشترك للحد من الجوع بين المجموعات الأشد ضعفاً، وكذلك بضرورة كفالة الأمن الغذائي الأطول أجلاً على شكل برامج وسياسات ملائمة للمساعدة الغذائية والتغذوية وللتنمية المستدامة، بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة الوكالات الثلاث في روما على تحقيق أهدافها بتوفير التوجيه والدعم للمجتمع الدولي. كما تهدف الاستراتيجية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع. وعملاً على تحقيق هذه الأهداف العالمية، اتفقت وكالات روما الثلاث على المبادئ التوجيهية التالية:

ألف- تمثل الشراكات جزءاً أساسياً من ولايات الوكالات الثلاث

للتعاون جذوره في ولايات هي متكاملة وإن كانت مختلفة. وتتواءم أهداف الأنشطة التعاونية مع الأهداف الاستراتيجية لكل من الوكالات دعماً للتنمية الزراعية والريفية والأمن التغذوي والغذائي. ويفعِّل التعاون إمكانيات زيادة الإنتاجية الزراعية، ولاسيما لدى مزارعي الحيازات الصغيرة، وإمكانيات تلبية الحاجات الملحة الطويلة الأجل لدى المجموعات السكانية الأشد ضعفاً، من خلال مختلف الشراكات، وخصوصاً مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

باء- لا تُعتبر الشراكة هدفاً بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق المزيد من التآزر والفعالية والكفاءة

سينصب تركيز التعاون على المجالات التي يمكن فيها للعمل المشترك أن يحقق أقصى النتائج. فالتعاون يمكن ألا يكون مجدياً في جميع المجالات. وينبغي أن تتصف العملية بالمرونة، إذ يمكن لبعض المبادرات التعاونية أن تكون أكثر فعالية إن جرت على أساس ثنائي بدلاً من الأساس الثلاثي أو من خلال شراكات أخرى. ويعتبر تحقيق وفورات في التكلفة ومكاسب في الكفاءة وتعزيز في الأثر عناصر أساسية يُنظر فيها في المجالات المتصفة بالأولوية لأغراض المزيد من التعاون.

جيم- يؤخذ بنهج استباقي إزاء التعلم من الخبرات في الشراكات

يساعد التخطيط المشترك في المرحلة المبكرة على تحديد المبادرات العملية المشتركة. وقد اتضح من عملية رسم الخرائط أنه يوجد بالفعل كمٌّ من التعاون له أهميته، غير أن الوكالات لا يمكنها أن تصل به إلى الوضع الأمثل بدون قيادةٍ من جانب إداراتها وأجهزتها الرياسية. ومن شأن قيام الوكالات الثلاث في روما على نحو مستمر بتقييم مبادراتها وأنشطتها المشتركة أن ييسر الرصد لضمان تحقيق أقصى ما يمكن من النتائج.

دال - يَجري التعاون في سياق التماسك في منظومة الأمم المتحدة كلها

تنفذ وكالات روما الثلاث الشراكة بينها مع الاستمرار في التعاون الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. ويوجد لدى كل من الوكالات الثلاث شركاء ضمن سياق الأمم المتحدة الأوسع وذلك بموجب برامج أو اتفاقات تعاونية مع المؤسسات المالية الدولية، وبموجب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومبادرة توحيد الأداء، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، من قبيل نظام المجموعات وعملية النداءات الموحدة، وكذلك وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام 2005. وينبغي أن تتحقق نتائج التعاون من حيث كفالة تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة كلها.

هاء - يتحقق التعاون بدفع من العمليات الجارية على الصعيد القطري

يتعين أن تتواءم أعمال الشراكة بين وكالات روما الثلاث مع الأولويات والخطط الإنمائية وأن تخضع للمساءلة أمام الفقراء والجياع في العالم. وينبغي أن تُعطى الأولوية، في اتفاقات التعاون الحالية التي تم وضعها على الصعيد القطري، للنـُهج التي يحركها الطلب. وينطوي ذلك على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولاسيما على المستوى الميداني.

ثالثاً- الحصائل المتوقعة من الاستراتيجية المشتركة

تهدف الوكالات الثلاث إلى تحقيق المنافع المتبادلة التالية من التعاون والشراكات بينها:

- تنفيذ العمليات بصورة تتصف بالفعالية والكفاءة على الأرض؛
- تعزيز وضع السياسات الوطنية والدولية وتنفيذها والحصول على المعلومات؛
- المشاركة والدعوة بصورة أكثر فعالية في المحافل الدولية وإنشاء أطر وأدوات معترف بها عالمياً؛
- تحسين تعبئة الموارد وكذلك الأداء العام؛
- زيادة القدرة على العمل في سياقات متعددة التخصصات؛
- زيادة الوفورات المتأتية عن الفعالية والكفاءة.

رابعاً- تحليل الاحتياجات والميزات النسبية

يستفيد التعاون بين الوكالات الثلاث من تحليل للاحتياجات المختلفة والميزات النسبية لدى كل منها. فبالعمل معاً، تعطى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي البلدان الأعضاء المنافع التي تحقق بفضل تجميع قوى هذه الوكالات للحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي.

وتكمن الميزة النسبية لدى منظمة الأغذية والزراعة في دورها باعتبارها الوكالة العالمية للمعرفة الزراعية، لأغراض وضع السياسات، وبناء القدرات المتكاملة، والتعاون التقني، والاستجابة لحالات الطوارئ الزراعية، ودعم الاستثمار الريفي/الزراعي، ولوضع المعاهدات والاتفاقات الرئيسية وتنفيذها. وتوجه المنظمة اهتماماً خاصاً لتقديم المساعدة السياساتية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تحسين الممارسات الخاصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك عملاً على النهوض بالأمن الغذائي والتغذية والإنتاج الزراعي المستدام والأمن البيئي، ولاسيما في المناطق الريفية.

أما الميزة النسبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية فتكمن في معرفته بمسائل الفقر الريفي وتركيزه حصراً على فقراء الريف وسبل معيشتهم وخبرته في تمويل مشاريع وبرامج تتواءم مع الاستراتيجيات الإنمائية لدى كل من البلدان وتمكن فقراء الريف من زيادة الإنتاج الزراعي والتغلب على الفقر. ويعمل الصندوق عن كثب مع الشركاء الوطنيين على تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع ابتكارية تدعم فقراء الريف للحصول على الأصول والخدمات والفرص مما يحتاجون إليه للتغلب على الفقر. ويختبر الصندوق النُهج الابتكارية لتحقيق هذه الأهداف وتبادل المعارف على نطاق واسع، عاملاً مع البلدان الأعضاء والشركاء الآخرين على تكرار ما ينجح من هذه النُهج وتوسيع نطاق استخدامها.

وأما الميزة النسبية لبرنامج الأغذية العالمي فتقوم على حضوره الميداني الواسع النطاق والمقترن بقدرات لوجستية قوية على توريد الأغذية وتوزيعها، مما يشمل ما يلي: (1) النهج القائم على المجتمعات المحلية في وضع التقديرات وتحليل أوجه الضعف وجردها، واستهداف القدرة على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ، والإنذار المبكر؛ (2) تنفيذ برامج المساعدة الغذائية المباشرة وشبكات الأمان الاجتماعي المرتبطة بها، من قبيل التغذية المدرسية، والعمل مقابل الغذاء، وصحة الأم والطفل وتغذيتهما؛ (3) أوجه القوة في حقل المشتريات، وخصوصاً شراء السلع الغذائية محلياً، من قبيل مبادرة الشراء من أجل التقدم. ويتمثل أكبر مجالات عمل البرنامج في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي يتعين أن تُستكمل بنُهج أطول أجلاً للانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وسيعمل برنامج الأغذية العالمي عن كثب مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالدعوة للسياسات والتحليل والأنشطة التشغيلية لمواجهة الجوع المزمن ومسائل الأمن الغذائي، وبتعزيز الأسواق المحلية والإقليمية للأغذية. وستسعى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تعميق عملهما لدعم الأهداف المشتركة المتمثلة في التصدي للفقر الريفي ودعم الاستثمار الزراعي، من خلال توسيع نطاق الموارد الخاصة ببناء القدرات وزيادة الفرص للتأثير في السياسات بغية تحسين حياة فقراء الريف. وستعمل المنظمة والصندوق عن كثب مع البرنامج للاستفادة من حضوره الميداني القوي ومن نظمه اللوجستية وكذلك من قدرته على توريد المعونة الغذائية لتيسير الوصول إلى مجتمعات محلية ومجموعات سكانية معينة تحتاج إلى الدعم الفوري والدعم الطويل الأجل.

خامساً- إمكانيات تحقيق المزيد من التعاون

تقاس إمكانيات تحقيق المزيد من التعاون من حيث النطاق الجغرافي ومن حيث أنواع التعاون التي ستُتبع. فالنطاق الجغرافي يتصل بالتعاون العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك في البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" وبلدان التماسك الجديدة. من ذلك مثلاً أن عملية رسم خرائط التعاون أظهرت، من حيث النطاق الجغرافي، أن 24 في المائة من العمل التعاوني جرى على الصعيد العالمي، بينما كان 6 في المائة منه على الصعيد الإقليمي، ونحو 70 في المائة منه على الصعيد القطري. واشتركت الوكالات الثلاث في روما جميعها معاً في حوالي 20 في المائة من التعاون المبلّغ عنه، بينما شاركت المنظمة والبرنامج في 60 في المائة من ذلك التعاون، في حين أن 18 في المائة منه كان تعاوناً بين الصندوق والبرنامج. ويتمثل الهدف في زيادة التعاون على جميع المستويات بين المقار وعلى الصعيد الميداني.

ويمكن تصنيف التعاون ضمن إطار الركائز الأربع على النحو التالي:

ألف - المشورة والمعرفة والرصد فيما يتعلق بالسياسات

ستعمل الوكالات الثلاث على تعزيز التعاون بينها في مجال وضع السياسات وإسداء المشورة الخاصة بها للحكومات، وكذلك فيما يتعلق بنظم تحديد الاحتياجات والرصد. وتتوفر لدى البرنامج والمنظمة بالفعل خبرة طويلة في التعاون الواسع

على تقدير أوجه الضعف ورصدها وفي نظم الإنذار المبكر ونظم المعلومات. والتطبيق الجاري حالياً لنهج سبل المعيشة على تقدير أوجه الضعف ورصدها، وكذلك في الاستراتيجيات والبرامج، يتيح فرصة قوية للتعاون نظراً لأن نهج سبل المعيشة هذا يطبق فعلاً على نطاق واسع في وكالات روما الثلاث وهو منطلق رائع لمواصلة إدماج الأعمال.

وستواصل وكالات روما الثلاث تحديدها للمجالات الأساسية للتعاون في المستقبل في هذا المضمار، كما ستحدد مجالات الأولوية التي يمكن فيها القيام ببرمجة استراتيجية مشتركة، وذلك من خلال تبادل المعلومات وآليات الإبلاغ وبتشجيع التشاور الدوري مع الإدارات والأجهزة الرياسية في الوكالات الثلاث جميعها. من ذلك مثلاً أنه من الممكن إعداد إحاطات مشتركة خاصة بالسياسات تعرض على الأجهزة الرياسية في كل وكالة. وإضافة إلى المجالات التي تم تحديدها في عملية رسم الخرائط على جميع الصعد، سيركز التعاون في التحليل على المجالات المواضيعية المشتركة.

باء – العمليات

ستسعى الوكالات الثلاث باستمرار إلى تحسين فعاليتها وكفاءتها على الأرض. فوكالات روما تعمل فعلاً في كثير من الأنشطة التشغيلية المشتركة سواء منها الإقليمي أو القطري أو المحلي. من ذلك مثلاً أنه تم خلال العام الماضي تنظيم العديد من البعثات القطرية المشتركة لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار ولزيادة الإنتاج الزراعي. واجتمع المسؤولون عن التنسيق في الوكالات الثلاث بصورة دورية لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في ديسمبر/كانون الأول 2007. وفي أبريل/نيسان 2008، قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى تُعنى بأزمة الأمن الغذائي العالمي يرأسها الأمين العام. وشاركت وكالات روما الثلاث جميعها في فرقة العمل (وكان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة نائباً لرئيسها)، وكان لها أدوارها النشطة في وضع إطار العمل الشامل الذي صدر في يوليو/تموز 2008.

ومن الأمثلة الأخرى أن عملية تعزيز النوعية المنشأة حديثاً في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتجاه نحو إشراف الصندوق المباشر على المشاريع أديا إلى تسريع تعاون الصندوق مع مركز الاستثمار، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، على تخطيط الاستثمار وتنفيذه، وهو تعاون يتزايد فعلاً. وتنسيقاً للعمليات هذه وضماناً لتحقيق الوفورات في التكلفة والتآزر بين العمليات الميدانية والحد من التداخل بينها، سيجري، حيثما أمكن ذلك، تطوير المزيد من البعثات الميدانية المشتركة والتقارير الموحدة عن البعثات وأدوار الإشراف المشترك على المشاريع.

جيم - الدعوة والتواصل

توفر هذه الاستراتيجية المشتركة إطاراً للتعاون بين وكالات روما الثلاث في حقل التواصل والدعوة. إضافة لذلك، يغطى التعاون في حقل التواصل والدعوة في وثيقة منفصلة تحدد المجالات التي يمكن فيها أن توائم الوكالات الثلاث بين رسائلها ومواردها، والمجالات التي يمكن لها فيها أن تضع رسائل مشتركة حول الموضوعات المتصفة بالأولوية تستخدمها في المحافل الدولية. وستجري الوكالات أعمالاً مشتركة في مجالي وسائط الإعلام والاتصالات حيثما يمكن تحقيق أبعد الأثر سواء في المقار أو على الصعيد الميداني.

دال – التعاون الإداري

ستعمل وكالات روما الثلاث معاً حيثما وُجدت الفرص لتحقيق كفاءة التكلفة في الخدمات الإدارية. وتنظر الوكالات حالياً في المجالات الآخذة في التوسع والمتمثلة في تقاسم الخدمات الإدارية والتنظيمية عندما يكون ذلك عملياً وله فائدته من وجهة النظر المالية، وقد أنشأت الوكالات لجنة للتعاون بين المؤسسات تقوم باستعراض البرنامج العام لأنشطة المكاتب

الخلفية والموافقة عليه وتحديد أولوياته. وسيشكل استعراض خارجي لأصول وفروع الخدمات الإدارية لدى منظمة الأغذية والزراعة الأساس لتحديد الفرص للمزيد من فعالية تكلفة الخدمات الإدارية ومن كفاءة تنفيذها مع الوكالتين الأخريين في روما سواء في المقار أو على الصعيد الميداني، وسيوفر عرضاً أولياً لمجموعة من خيارات التكلفة والوفورات وفترات التنفيذ الزمنية.

سادساً- مجالات تعاون مختارة سينصب عليها التركيز

في حين أن الإطار ذي الركائز الأربع يغطي مختلف جوانب الأنشطة التي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، فقد اختارت الوكالات الثلاث خمسة مجالات أساسية للتركيز في التعاون المقبل على الأجل المتوسط، وهي كما يلي: (1) الدعم التحليلي والسياساتي للحكومات وللخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) الأزمة الغذائية وتنفيذ إطار العمل الشامل؛ (3) تغير المناخ وصلاته بإدارة الموارد الوطنية؛ (4) مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية - الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

(1) الدعم التحليلي والسياساتي للحكومات وللخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية

ستعمل الوكالات الثلاث معاً حيثما أمكن لتوفير دعم تحليلي وسياساتي أقوى للحكومات، وخصوصاً فيما يتعلق بإدماج الأمن الغذائي في الخطط الوطنية الخاصة بالتنمية وبالحدّ من الفقر. ويتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً على الصعيد القطري في العمليات التي تؤدي إلى وضع الخطط وتنفيذها، بما في ذلك في حقول التوعية والدعوة والعمل التحليلي والمتعلق بالسياسات.

وقد وجد استعراض لاستراتيجيات الحد من الفقر أجراه برنامج الأغذية العالمي مؤخراً في 60 بلداً في مختلف أنحاء العالم أنّ أقل من 30 في المائة من هذه الاستراتيجيات تذكر مسألة الجوع. كما كشف الاستعراض أن الجوع لا يحتل عموماً إلا الأولوية الأدنى بين مجالات الأولوية[3]. وهذا يطرح مشكلات نظراً لأن الحد من الفقر لا يعني تحديداً تخفيض الجوع وسوء التغذية. ففي كثير من البلدان النامية التي شهد الدخل فيها ارتفاعاً كبيراً، لم ينخفض سوء التغذية بنفس نسبة ارتفاع الدخل. إضافة لذلك، سلطت عدة دراسات صدرت مؤخراً الأضواء على الآثار الخطيرة للجوع وسوء التغذية على النمو والتنمية. وبالعمل معاً، يمكن للوكالات في روما أن تساعد البلدان التي تلتمس المساعدة بتقديم تدخلات مباشرة وغير مباشرة تحسّن مستويات التغذية وتكفل الأمن الغذائي لمعظم المجموعات السكانية الضعيفة في سياق خططها الإنمائية الوطنية.
وهناك كذلك اعتراف متزايد بين الحكومات بأنها تحتاج إلى معالجة أولوياتها الخاصة بالإنتاج الزراعي. ولمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي دور هام تؤديه هذه الوكالات في مساعدة الحكومات على رفع إنتاجها الزراعي، مع ضمان أن هذه العملية إنما يدفعها الطلب على الصعيد القطري. وهناك أيضاً أهمية أساسية تعلّق على التعاون في دعم تطوير أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(2) الأزمة الغذائية وتنفيذ إطار العمل الشامل

أدركت منظومة الأمم المتحدة سريعاً خطورة تحديات الأمن الغذائي العالمي التي يطرحها التصاعد المذهل الأخير لأزمة أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، وسلّمت بالحاجة إلى إطار للعمل الشامل لمواجهة الأزمة وأسبابها الجذرية.

[3] "إدراج أولويات البرنامج في وثائق التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية الحد من الفقر"-مسح موسع للاستنتاجات 2006" مخطوط غير منشور، سياسة البرنامج، شعبة الاستراتيجيات ودعم البرامج. 2006. روما: برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

ويحدد إطار العمل الشامل مجموعتين من التدابير للتصدي لأزمة الأغذية، ولتلبية الاحتياجات الفورية للمجموعات السكانية الضعيفة بصورة عاجلة، وللعمل في الوقت نفسه على بناء القدرة على التحمل على الأجل الأطول، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي العالمي. والمجموعة الأولى تطرح كيفية مساعدة المجموعات السكانية الضعيفة باعتبار هذه المجموعات مستهلكة للأغذية ومنتجة لها في وقت واحد. أما المجموعة الثانية من التدابير فتتناول مسائل أكثر هيكلية لبناء القدرة على التحمل وللمساهمة في التحسين المستدام للأمن الغذائي العالمي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يهدف إطار العمل الشامل إلى تعزيز النظم العالمية للمعلومات والإدارة.

وفي سياق إطار العمل الشامل هذا، تهدف منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى تعزيز تعاونها فيما يتعلق بما يلي:

أ- تحسين فهم أسواق الأغذية وتحليلها وسلاسل توريد الأغذية وانتقال الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية والسياسات المختلفة وأثرها على أسواق الأغذية.

ب- فهم وتحليل أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة.

جـ- تعزيز التعاون على دعم الحكومات في تصميم نظم شبكات الأمان الفعالة وتنفيذها. ويشمل ذلك مساعدة الحكومات على تدعيم نظم شبكات الأمان في المناطق الريفية والحضرية معاً، وتعزيز تحليل أوجه الضعف ونظم الإنذار المبكر، وتوفير الدعم لصغار المزارعين، وتطوير التأمين وغيره من طرائق إدارة المخاطر، وبناء القدرات التنفيذية والدعوة للسياسات. وهناك حاجة إلى ضمان تنسيق الجهود جيداً واستجابتها لاحتياجات الحكومات. ولا يمكن أن يكون هناك مقياس واحد يناسب الجميع.

د- تقديم الدعم الفعال لكفالة تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات والتمويل والأسواق بحيث يتمكنون من زيادة إنتاجهم ودخلهم وبالتالي يسهمون في إيجاد الحلول للأزمة. وفي هذا السياق، يمكن لمبادرة الشراء من أجل التقدم في برنامج الأغذية العالمي أن تشكل إطاراً رائعاً للتعاون بين وكالات روما الثلاث، فهي تجمع بين أهداف المعونة الغذائية/الأمن الغذائي وزيادة إنتاج مزارعي الحيازات الصغيرة الزراعي وتحسين استقرار الأسواق المحلية.

هـ- اتباع نهج مشترك إزاء تناول أزمة الأغذية العالمية على أساس "نهج المسار المزدوج." وانطلاقاً من ذلك، استحداث أدوات مشتركة للدعوة تُستخدم في المحافل العالمية الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة، من قبيل المؤتمرات المعنية بتمويل التنمية وبتغير المناخ.
وعلى الصعيد الميداني، يمكن للأفرقة المواضيعية المعنية بالأمن الغذائي أن تقوم بدور تنسيقي في سياق التعاون الأوسع بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز.

(3) تغير المناخ وما يتصل به من تدابير لإدارة الموارد الوطنية

ستسهم وكالات روما الثلاث في المفاوضات الشديدة الأهمية حول العمل التعاوني الطويل الأجل وترتيبات ما بعد 2012 لمواجهة تغير المناخ، والتي ترعاها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، هناك دور تؤديه وكالات روما الثلاث فيما يتعلق بتدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة، والتأثيرات الناتجة المتعلقة بالأمن الغذائي والحد من الفقر والإنتاج الزراعي (بما في ذلك إدارة الغابات الموجهة نحو التنمية المستدامة)، والطاقة الإحيائية وسبل التمويل التمكينية والتكنولوجيا وبناء القدرات، مما يتعين

أن يصل إلى صغار مستخدمي الأرض وأن يفيدهم. وستعتمد المساهمات على الميزات النسبية والجماعية لدى وكالات روما الثلاث.

وعلى الصعيد القطري، ستدعم وكالات روما الثلاث البلدان النامية في بناء قدراتها الخاصة لمواجهة تغير المناخ وفي الوصول إلى آليات التمويل والحوافز الدولية الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، بما في ذلك ما يتصل بنقل التكنولوجيا. وعلى الصعيد الدولي، ستعمل الوكالات مع جميع البلدان على بناء آليات وحوكمة دولية فعالة تمكن من مواجهة تغير المناخ. وسيستند التعاون بين وكالات روما الثلاث في هذا الميدان إلى التعاون السابق والمتواصل حول تغير المناخ مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص.

وقد تحقق بالفعل تقدم كبير تماماً في التعاون بين وكالات روما الثلاث حول التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته وعلاقته بالأرض والموارد الطبيعية. ومن الأعمال الأخيرة المساهمة في المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية المستدامة من خلال المشاركة المشتركة الائتلاف الدولي للأراضي، ومشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لوضع "المبادئ التوجيهية الطوعية للوصول إلى الأرض." كما تعزز التعاون من خلال مساهمة المنظمة في مطبوع الصندوق الذي سيصدر قريباً عن الفقر الريفي، وستواصل الوحدات المعنية التعاون الشبكي وتبادل المعلومات والتحليل فيما يتعلق بالتحديات المتغيرة التي تواجه الزراعة والمنتجين في الريف. كما قدم دفعاً إضافياً للتعاون بين الوكالات الثلاث في بعض جوانب تغير المناخ *المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الإحيائية*، في يونيه/حزيران 2008، وسيستمر هذا التعاون في سياق اجتماعات التفاوض المؤدية إلى مؤتمر كوبنهاغن في 2009.

وعلاوة على ذلك، تتمتع وكالات روما الثلاث بميزة نسبية أخرى تتمثل في مجال تحليل أوجه الضعف والرصد العالمي وجمع البيانات لضمان المتابعة في المجالات الأساسية للبحوث والمشورة المتعلقة بسياسات تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. وسيوجه مزيد من الاهتمام إلى التحليل الإحصائي وتحليل البيانات، كما سيزداد التعاون بين الوكالات الثلاث في هذا الميدان توخياً لأكبر الأثر.

وتهدف منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى المضي قدماً في العمل على أربعة مجالات للسياسة:

- تعبئة الموارد للاستثمارات البيئية للترويج للممارسات الجيّدة في إدارة الأراضي والمياه ولتطوير الأسواق.
- البحوث المتعلقة بتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ بصورة شاملة من خلال تقنيات ابتكارية ونهج إدارية ابتكارية في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تطوير أنواع المحاصيل المحسنة والوقود الإحيائي وطرائق بديلة للحراثة وممارسات إدارة المياه. وينبغي كذلك أن يُنظر في دور حطب الوقود في المناطق الريفية من حيث علاقته بالأمن الغذائي.
- الترويج للتكيف وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ على الأرض، من خلال تعزيز المؤسسات واعتماد تكنولوجيات ملائمة يتم تطويرها بمشاركة مجموعات المزارعين والفئات المعتمدة على الغابات وصيادي الأسماك والمجتمعات المحلية والنساء لتمكينهم من تحسين التخطيط لإدارة مواردهم الطبيعية ولزيادة قدرتهم على تحمل الآثار والمخاطر

المتأتية عن تغير المناخ. وتشمل هذه التدابير العمل على وضع آليات صغيرة للتمويل الخاص بالكربون لمزارعي الحيازات الصغيرة وعلى الوصول إلى فرص التمويل المتصلة بالمناخ لدى مرفق البيئة العالمية.

- التأهب: استكشاف العمليات المستدامة لتعزيز نظم إدارة مخاطر الكوارث والتي تشمل ما يلي: (1) تقدير المخاطر والحد منها في القطاعات الغذائية والزراعية للمجموعات السكانية الضعيفة في البلدان العالية المخاطر والمنخفضة القدرة والمعرضة للكوارث؛ (2) التأهب والإنذار المبكر؛ (3) الاستجابة وإعادة الإعمار. وتكمن إحدى الفرص الرئيسية في التوجه الجديد في إدارة مخاطر الكوارث والذي يربط الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص (من ذلك مثلاً صناعة التأمين وإعادة التأمين) بغية إدراج إدارة مخاطر الكوارث في السياسات وبرامج التعاون وخيارات الاستجابة وتيسير ربط الزراعة بمؤشرات الأحوال الجوية.

(4) مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية - الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

تقوم منظمة الأغذية والزراعة، مع الاتحاد الأفريقي[4]، بتنسيق الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتضم عضويته ممثلين عن كيانات من منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساهمات موضوعية في الجوانب المتعلقة بالتنمية الزراعية في خطة عمل الفريق، بينما ركز برنامج الأغذية العالمي في مساهماته على "مسار" المساعدة المباشرة في خطة عمل الفريق، حيث تناول شبكات الأمان وبرامج التغذية والتغذية المدرسية والإنذار المبكر وتقدير أوجه الضعف.

وقد وُضعت خطة العمل بحيث تعترف باختلاف أنواع الدعم اللازم في الحالات المتباينة. ويمكن لزراعة الحيازات الصغيرة أن تستفيد من منظوري الاستهلاك والدخل، بينما يستفيد المزارعون الأكبر من ناحية الإنتاج من النمو الاقتصادي في المنطقة.

وتعطي حصيلة أعمال الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا مثالاً رائعاً عن التعاون القوي بين وكالات روما الثلاث لخمسة أسباب رئيسية:

- يستند التعاون إلى الملكية الوطنية والاستجابة لاحتياجات الحكومات الوطنية. وتسلم خطة عمل الفريق المواضيعي بالملكية الأفريقية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا كإطار لتنفيذ توصيات مبادرة أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.
- تكمن جذور هذا التعاون في استراتيجية المسار المزدوج التي تعكس نهجاً مشتركاً لدى وكالات روما الثلاث إزاء الحدّ من الجوع والفقر الريفي. ويجمع هذا النهج بين الاستثمارات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل والتغيرات في السياسة بغية دعم الزراعة والتنمية الريفية بالمساعدة المباشرة لمواجهة احتياجات ضحايا الجوع اليوم. وتحدد خطة العمل تدابير عملية لتحقيق زيادات مستدامة في الإنتاجية الزراعية. كما تقضي الخطة بالتصدي بصورة عاجلة لمسائل الأمن الغذائي والتغذية مع التركيز على شبكات الأمان المستندة إلى توفر الأغذية والنقد ومع استهداف المجموعات السكانية الأشد تأثراً بانعدام الأمن الغذائي.

[4] يشمل أعضاء الفريق المواضيعي لأفريقيا المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بخصوص الزراعة والأمن الغذائي ممثلين عن البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، ومحفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا،و المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، و الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

- يستفيد التعاون من الميزات النسبية لدى كل من الوكالات. وتنعكس سياسة منظمة الأغذية والزراعة وخبرتها التقنية في تحليل خطة العمل وإطار السياسات والتوصيات الخاصة بالإنتاجية الزراعية. وتُدرج خبرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال دعم زراعة الحيازات الصغيرة والتمويل الريفي في توصيات خطة العمل المتعلقة بهذه المواضيع. أما خبرة برنامج الأغذية العالمي ومعرفته ببرامج المساعدة الغذائية والتغذوية ذات الأساس الميداني فهي تشكل أساس الجزء الخاص بشبكات الأمان والمساعدة المباشرة في خطة العمل.
- يمثل الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي شراكة أوسع نطاقاً من مجرد وكالات روما الثلاث، فهو يشمل مؤسسات إقليمية أفريقية والبنك الدولي وبعض ممثلي قطاع الزراعة والمجتمع المدني. وقد أسهم هذا النهج التعاوني البارز ذو الوجهة العملية في إقامة شراكة بين وكالات روما الثلاث والتحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا. كما أوجد قاعدة للقيام ببعثات ولتنظيم حلقات عمل على المستوى القطري في المستقبل لمساعدة البلدان الأفريقية على تطوير مشاريع وبرامج محددة لمواجهة احتياجات الحد من الجوع.
- أسهم التعاون القوي بين وكالات روما الثلاث إسهاما كبيراً في توصيات فريق التوجيه المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ويشدد هذا الفريق، الذي يرأسه الأمين العام للأمم المتحدة، على الحاجة الماسة للاستثمار في رفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز التغذية المدرسية، فضلاً عن برامج التغذية عموما، والاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعية، بما فيها مخططات التأمين.

(5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

ظهرت فكرة "الاستمرارية" بين الإغاثة والتنمية في أوائل التسعينيات وسط شاغل متزايد لدى المانحين وغيرهم من الجهات الفاعلة يسلّم بأن برامج المساعدة الطارئة والإنسانية كثيراً ما ينقصها الاستمرار والتماسك معاً. ولسد هذه الثغرة، لابد من تقديم المساعدة بعد حالة الطوارئ في إطار متماسك وعلى أساس تنسيق كاف بين مختلف الجهات الفاعلة لضمان التكامل بينها. وهناك حاجة أيضاً إلى التعامل مع مسائل إعادة الإعمار والإنعاش. ووكالات روما الثلاث هي في موقع مثالي يمكنها من العمل معاً في هذه المجالات الانتقالية، بغية "إعادة البناء بشكل أفضل".

ويستمر نهج المسار المزدوج كأولوية استراتيجية في تخطيط البرامج وتصميمها وخصوصاً في الانتقال من الإغاثة والإنعاش إلى التنمية. ويتطلب ذلك استمرارية تواجد الشركاء لفترة طويلة من الوقت (وهو ما لا يتحقق غالباً في حالات الطوارئ والانتقال)، فضلاً عن التزامهم بتوفير استثمارات على الأجل المتوسط (على الأقل لمدة سنتين) يمكن التنبؤ بها. وتعتبر من قبيل الأفكار المعقولة فكرة استثمار في الزراعة والتنمية الريفية تقدمه منظمة الأغذية والزراعة و/أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويمكن أن "يُسلِّم" برنامج الأغذية العالمي إليه المجموعات السكانية التي يستهدفها.

وستتعاون وكالات روما الثلاث على الربط بين الاستجابة في حالات الطوارئ والإطار الاستراتيجي الطويل الأجل للأمن الغذائي، وعلى إيجاد الطرق التي تمكن الشركاء الإنمائيين من الانتقال بصورة أسرع، وتشجيع الشركاء الآخرين، بما فيهم الشركاء من القطاع الخاص، على توحيد القوى. من ذلك مثلاً أن عمل برنامج الأغذية العالمي في مجال توزيع الأغذية يلعب دوراً واضحاً في إنقاذ الأرواح في فترة بداية الأزمات (وأحياناً لفترات أطول بكثير)، غير أنه ييسر أيضاً استعادة سبل المعيشة خلال مرحلة الإنعاش. ويمكن للأنشطة الخاصة بحالات الطوارئ، من قبيل التغذية المدرسية والأغذية مقابل العمل أن تلعب دوراً هاماً في حفظ الأصول البشرية - منع سوء التغذية والحد من اللجوء إلى آليات التحمل المدمرة وتوفير

تحويلات الدخل التي تمكن الأسر من إرسال أبنائها إلى المدرسة. وهي لذلك تقيم منطلقاً يستفيد فيه الناس من الفرص الإنمائية الأكثر إنتاجية، من قبيل تلك التي تتيحها تدخلات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة.

انتهى

الملحق 1

قرارات الأجهزة الرياسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل

قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

2007/EB.2/33 التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي مقارها بروما

أحاط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في وثيقة "التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي مقارها بروما" (WFP/EB.2/2007/12-C) وشجع برنامج الأغذية العالمي على الاستمرار في تعزيز تعاونه مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المجالات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والإدارية التي وافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج.

وطلب المجلس من أمانة البرنامج في أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي إدراج تحليل واف لنقاط القوة ونقاط الضعف لدى البرنامج والثغرات القائمة في النظام الدولي لمكافحة الجوع.

وحث المجلس أمانة **البرنامج**، تباعاً لعملية التخطيط الاستراتيجي، على التشاور مع الوكالات التي مقارها بروما بشأن إعداد وثيقة مشتركة عن الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها مستقبلاً الشراكات التشغيلية المحددة الأهداف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

24 أكتوبر/تشرين الأول 2007

قرار المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الثانية والتسعين

2007 EB 2007/92/C.R.P.1.

أحاط المجلس علماً بما ورد من معلومات في الوثيقة بشأن التعاون بين "وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقارها في روما" (EB2007/92/R.52) ويحث الصندوق على زيادة تعاونه مع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، حسب مقتضى الحال، في المجالات المشتركة التي تسهم في تحقيق أهداف الصندوق الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010.

كما يحث المجلس أمانة الصندوق على أن تتشاور مع الوكالات التي توجد مقارها في روما بغية إعداد وثيقة مشتركة عن الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها مستقبلاً الشراكات التشغيلية المحددة الأهداف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

13 ديسمبر/كانون الأول 2007

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية

CL 135/2

البند 2- التعاون بشأن المسائل الإدارية وأساليب العمل بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - تقرير مرحلي

رحبت اللجنتان بالمعلومات الواردة في وثيقة التقرير المرحلي JM 08.1/2 حول التعاون الموسع بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى المعلومات الناشئة عن مناقشات الندوة غير الرسمية المشتركة للممثلين الدائمين حول التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما والتي عُقدت في منظمة الأغذية والزراعة يوم 26 مايو/أيار 2008. ورحبت اللجنتان أيضاً بالنطاق الأوسع للتقرير الذي شمل دراسة استجابة المنظمة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ودوره في عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان التي يشملها التطبيق الرائد لمبادرة توحيد الأداء.

وأحاطت اللجنتان علماً بارتياح بكون عملية رسم الخرائط قد أوضحت بشكل جلي المجموعة الواسعة من الأنشطة المشتركة. وأثنت اللجنتان على الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما لسعيها إلى إيجاد أوجه تآزر وتكامل أكبر في الخدمات التي تؤديها للبلدان الأعضاء. وشددت اللجنتان على استمرار وجود حاجة إلى التضافر لتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج وتجنب الازدواج على المستوى الميداني وبين مقار الوكالات الثلاث التي توجد في روما.

وأشارت اللجنتان إلى ضرورة أن تراعى على النحو الواجب في مسائل البرمجة المشتركة الحاجة إلى التقيد بالاختصاصات المؤسسية لكل من الوكالات الثلاث، رغم التقدم الذي أمكن تحقيقه في المجالات الإدارية. وتم التشديد على ضرورة أن تستند الشراكات إلى أهداف مشتركة وميزات نسبية. وطُلب إعطاء مزيد من المعلومات حول إمكانات التعاون بين المنظمة والبرنامج والصندوق في الأنشطة المعيارية ولتوحيد منهجيات جمع البيانات ورسم خرائط مواطن الضعف. وبالإمكان توطيد العمل التعاوني على المستوى القطري بقدر أكبر، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل البرمجة القطرية من أجل تحسين الاتساق والتوافق مع أولويات التنمية الوطنية وحرصاً على تحقيق قدر أكبر من الملكية الوطنية تماشياً مع مبادئ إعلان باريس. ودعا بعض الأعضاء إلى إيلاء عناية أكبر للروابط القائمة بين الأمن الغذائي وخشب الوقود. إلى جانب القدرة على بناء القدرات. وكانت هناك أسئلة أيضاً عن تسلسل تدخلات كل من الوكالات الثلاث في حالات الطوارئ والأزمات.

وشددت اللجنتان على ضرورة الانتهاء من إعداد وثيقة استراتيجية مشتركة في موعد أقصاه نهاية شهر يوليو/تموز كي يُستعان بها لتوجيه التعاون في المستقبل وأحاطتا علماً بضرورة أن تبرز الاستراتيجية الأدوار والاختصاصات الرئيسية لكل من الوكالات.

وأمل الاجتماع المشترك في الحصول على تقرير مرحلي آخر يتناول التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالإضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة. وأمل الاجتماع المشترك أيضاً أن يتضمن التقرير مزيداً من البيانات الكمية والتحليل للوفورات والأرباح على صعيد الكفاءة نتيجة تفعيل التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالإضافة إلى إعطاء أمثلة ملموسة واقتراحات محددة للتعاون في المستقبل. وأُبلغ الاجتماع المشترك بأن الاستعراض الخارجي المفصل للأصول والفروع الذي بدأ لتوه بالنسبة إلى الخدمات الإدارية للمنظمة، يتوخى التوصل إلى تحديد الفرص المتاحة لزيادة المردودية للخدمات وتأديتها بصورة فعالة بالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين يوجد مقرهما في روما، فضلاً عن عرض أولي لمجموعة من التكاليف والوفورات والفترة الزمنية للتنفيذ.

وكان هناك تأييد عام لتكثيف التعاون والتوحيد بالنسبة إلى استراتيجيات الاتصال والدعوة المشتركة (الرسائل المشتركة) وكذلك بالنسبة إلى المعلومات عن الأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر، مع التركيز على توخي قدر أكبر من الوضوح في ما يتعلق بتوزيع العمل والاتساق الاستراتيجي لعمل المنظمات التي توجد مقارها في روما في الميادين المذكورة.

28 مايو/أيار 2008

توصية التقييم الخارجي المستقل في منظمة الأغذية والزراعة

تعرض التوصية 5-4 الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل بشأن الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها المجالات الرئيسية التالية للمزيد من التعاون بينها:

(أ) ينبغي أن تستمر الوكالات الثلاث في العمل معاً من أجل دمج الخدمات المشتركة في روما، بما في ذلك، وفي أسرع وقت ممكن، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الاتصالات التي يمكن تشغيلها في إطار الملكية المشتركة، ومنها مثلاً منصة نظام إدارة المكتبات ومتى أمكن التخطيط لموارد المؤسسات؛

(ب) ينبغي أن تضطلع - وأن تشجعها الأجهزة الرياسية على ذلك - بجهود طموحة أكثر في مجال الشراكات الاستراتيجية والبرنامجية، بما في ذلك:

(1) التمثيل المشترك في المكاتب الميدانية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أمريكا اللاتينية، ومع معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية، وعمليات تقييم الأغذية والتغذية وقضايا السياسات في شبكات السلامة والمعونة الغذائية؛

(2) ضمان التآزر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن طائفة عريضة من منصات العمل التقنية، بدءاً بالشؤون التمويلية في الريف وصولاً إلى الأعمال الزراعية والمساواة بين الجنسين وبما في ذلك وضع المشاريع والإشراف وحوار السياسات على المستوى الوطني؛

(3) إقامة استراتيجية مشتركة للاتصال والدعوة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

21 سبتمبر/أيلول 2007

الملحق 2

موجز عملية رسم خرائط أوجه التعاون

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها

تقرير مرحلي: ـــــــــــيناير/كانون الثاني 2006 – ديسمبر/كانون الأول 2007

المجموعة: 3x3x3 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي

البيانات الأساسية: يناير/كانون الثاني 2006 - ديسمبر/كانون الأول 2007		
مجموع العمليات التعاونية	392	
مجموع بلدان العمليات التعاونية	78	
العمليات التعاونية على المستوى العالمي	96	(24%)
العمليات التعاونية على المستوى الإقليمي	25	(6%)
العمليات التعاونية على المستوى القطري	271	(69%)
الركيزة 1 - الاستثمار الزراعي	76	(19%)
الركيزة 2 - السياسات/بناء القدرات /الدعوة	131	(33%)
الركيزة 3 - الطوارئ/إعادة الإعمار	133	(34%)
الأنشطة الإدارية	52	(13%)
تعاون بين المنظمة والصندوق والبرنامج	76	(19%)
تعاون بين المنظمة والصندوق	70	(18%)
تعاون بين المنظمة والبرنامج	231	(59%)
تعاون بين الصندوق والبرنامج	16	(4%)

موجز

التعاون - لمحة إجمالية

تم تحديد ما مجموعه 392 مثالاً عن التعاون بين المنظمة والصندوق والبرنامج في 2006 و2007 وقد جرى هذا التعاون على المستوى العالمي/المقر والمستويين الإقليمي والقطري. وجرى نحو 70 في المائة من مجموع العمليات التعاونية على المستوى القطري، في 78 بلداً.

- **سؤال :ما هي فوائد/نتائج هذا التعاون؟**
- **سؤال :هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة مستوى التعاون؟**

التعاون - حسب المنظمات

شمل نحو 20 في المائة من العمليات التعاونية المبلغ عنها العمل المشترك بين وكالات روما الثلاث جميعها (المنظمة والصندوق والبرنامج)، بينما شمل 60 في المائة من التعاون المنظمة والبرنامج، وكان 18 في المائة من التعاون بين المنظمة والصندوق، بينما كان 5 في المائة من التعاون بين الصندوق والبرنامج.

- **سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون بين الوكالات الثلاث جميعها؟**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة التعاون بين الصندوق والبرنامج؟**

التعاون حسب النطاق الجغرافي والمنطقة

جرى 24 في المائة من التعاون على المستوى العالمي، و6 في المائة على المستوى الإقليمي، و70 في المائة على المستوى القطري.
وجرى 48 في المائة من التعاون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و14 في المائة في آسيا، و9 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و4 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيراً 1 في المائة من المجموع في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

- **سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي؟**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة التعاون في مناطق خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟**

التعاون حسب النوع

صُنفت أنواع التعاون في أربع فئات على النحو التالي: الركيزة 1- "الاستثمار الزراعي - زيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية"، حيث جرى 19 في المائة من مجموع التعاون، والركيزة 2- "صياغة السياسات وبناء القدرات وإدارة المعرفة والدعوة"، التي شهدت 33 في المائة من التعاون، والركيزة 3- "الطوارئ وإعادة الإعمار، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث" التي غطت 34 في المائة من التعاون، وأخيراً، كان 13 في المائة من التعاون يتصل بالأنشطة الإدارية.

- **سؤال: ما هي أنواع التعاون الأكثر شيوعاً في كل من الركائز 1 و 2 و 3؟**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة بعض أنواع التعاون؟**

التعاون - نقاط الذروة

بلغ متوسط عدد الأنشطة التعاونية المبلغ عنها في البلدان الـ 78 التي جرى فيها التعاون 3.5 من الأنشطة.
أبلغت 10 بلدان عن 7 أنشطة أو أكثر: باكستان (14)، تنزانيا (13)، موزامبيق (12)، بوروندي (11)، الصومال (9)، الكاميرون (8)، ليبريا (7)، النيجر (7)، سيراليون (7)، زامبيا (7).

- **سؤال: ما هي العوامل التي أسهمت في رفع مستوى التعاون في بلدان معينة؟**
- **سؤال: هل هناك بلدان يُنتظر فيها تحقيق مستوى أعلى من التعاون؟**

للمزيد من المعلومات

الملحق ألف - درجات البلدان (ترتيب البلدان أبجدياً وحسب الدرجات)

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها
تحديث إحصائي

1 يناير/كانون الثاني 2006 - 30 يونيو/حزيران 2007

1- فئات التعاون

صُنفت أنواع التعاون في أربع فئات على النحو التالي:

- **الركيزة 1:** الاستثمار الزراعي - زيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية
- **الركيزة 2:** صياغة السياسات وبناء القدرات وإدارة المعرفة والدعوة
- **الركيزة 3:** الطوارئ وإعادة الإعمار، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث
- **الإدارة**

ملاحظة: حيثما أمكن، صُنف كل نوع من أنواع التعاون في فئة واحدة. على أنه في 37 حالة، جرى تصنيف التعاون ضمن فئتين. من ذلك مثلاً أن المنظمة والبرنامج اشتركا في قيادة مجموعة الأمن الغذائي للأفرقة القطرية في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهو ما يُصنف دون لبَس في الركيزة 3 (عمليات الطوارئ)، على أن هذا التعاون يشكل في الوقت نفسه عملية دعوة (تدخل في سياق الركيزة 2). وفي حالات من هذا النوع، صنف التعاون في فئتين معاً. ويرد مزيد من المعلومات حول المنهجية في المرفق 2.

2- التعاون - من حيث الكم والنطاق الجغرافي والمنطقة

تم تحديد ما مجموعه 392 مثالاً عن التعاون في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2006 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

وقد شوهدت هذه العمليات التعاونية في 78 بلداً (أنظر الملحق 1). وجرى 24 في المائة من التعاون على المستوى العالمي، و 6 في المائة على المستوى الإقليمي، و70 في المائة على المستوى القطري.

الجدول 1: التعاون حسب النطاق الجغرافي

	العدد	النسبة المئوية
التعاون العالمي	96	%24
التعاون الإقليمي	25	%6
التعاون الوطني	271	%69
المجموع	392	

الشكل 1: التعاون حسب النطاق الجغرافي

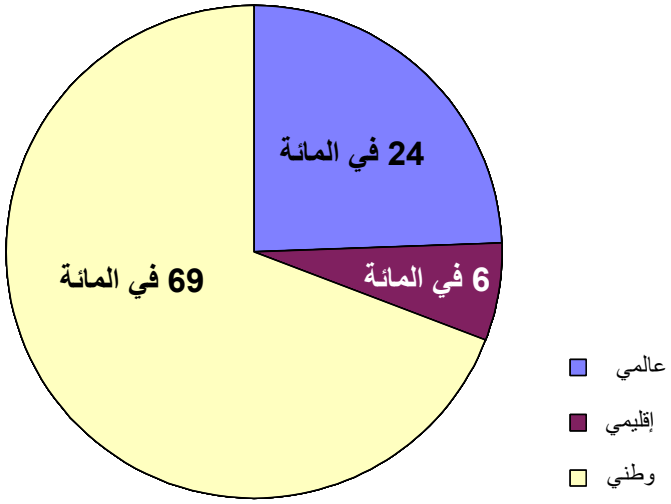

ويجرى ربع التعاون كله على المستوى العالمي أو مستوى المقار. ويجري نحو 50 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى عمليات الوكالات الثلاث في المنطقة هذه. ويجري 15 في المائة من التعاون في آسيا، بينما تشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 9 في المائة. وقد تم تحديد ما مجموعه 392 مثالاً عن التعاون في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2006 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. وشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 4 في المائة، بينما شهدت أوروبا ورابطة الدول المستقلة 1 في المائة.

الشكل 2: التعاون حسب الإقليم

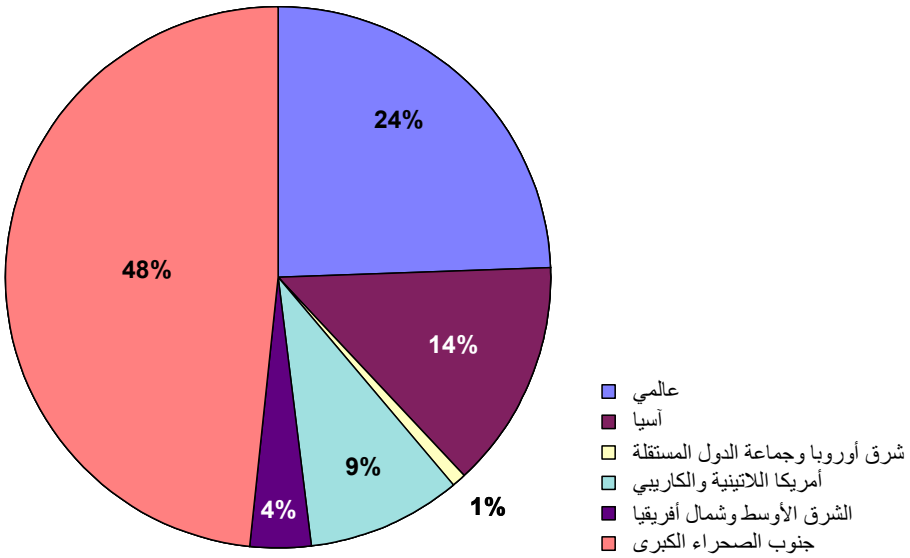

- **سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي؟**
- **سؤال: لماذا يتركز التعاون في أفريقيا جنوب الصحراء؟**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة التعاون في مناطق خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟**

3- التعاون، حسب المنظمات

شمل نحو 20 في المائة من العمليات التعاونية المبلغ عنها العمل المشترك بين وكالات روما الثلاث جميعها. وشملت النسبة الأكبر من التعاون - نحو 60 في المائة - التعاون بين المنظمة والبرنامج، مما يعكس ارتفاع مستوى التكامل بين برامج الوكالتين والفرص المتاحة للتآزر بين أنشطة المنظمة في ميدان الطوارئ وعمليات وأنشطة البرنامج. وجرى 18 في المائة من التعاون بين المنظمة والصندوق، وهو على الأكثر من خلال الدعم الذي يقدمه مركز الاستثمار لدى المنظمة لتطوير برامج الصندوق وتنفيذها، مما يُضطلع به عبر برنامج التعاون. وجرى نحو 5 في المائة من التعاون بين الصندوق والبرنامج، مما شمل في العادة عمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة (في سورية مثلاً)، وغطى كذلك التعاون الإداري في حالات منها مثلاً استضافة مكاتب البرنامج القطرية لموظفي الصندوق كجزء من برنامج الصندوق التجريبي للحضور الميداني (في الصين مثلاً).

الشكل 3: التعاون حسب المنظمة

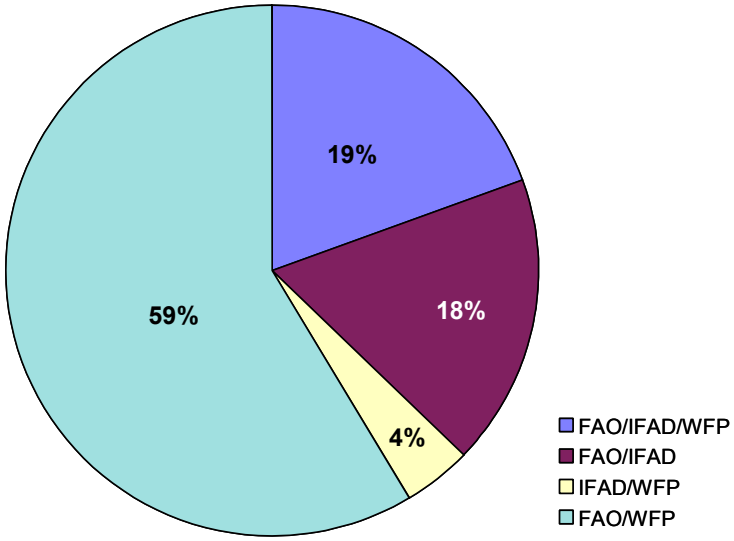

- **سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون بين الوكالات الثلاث جميعها؟ (وبعبارة أخرى، هل ينبغي للوكالات الثلاث جميعها أن تتعاون في الحالات التي يجري التعاون فيها حالياً بين اثنتين منها؟)**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة التعاون بين الصندوق والبرنامج؟**

التعاون ـ حسب الفئة

تغطي الركيزة 2 (السياسات وبناء القدرات والدعوة) والركيزة 3 (عمليات الطوارئ)، معاً، نحو ثلث التعاون كلـه. أمـا الركيـزة 1 (الاستثمار الزراعي) فقد شهدت نحو 20 في المائة من التعاون، بينما كان نصيب الإدارة 13 في المائة.

الشكل 4: التعاون حسب الفئة

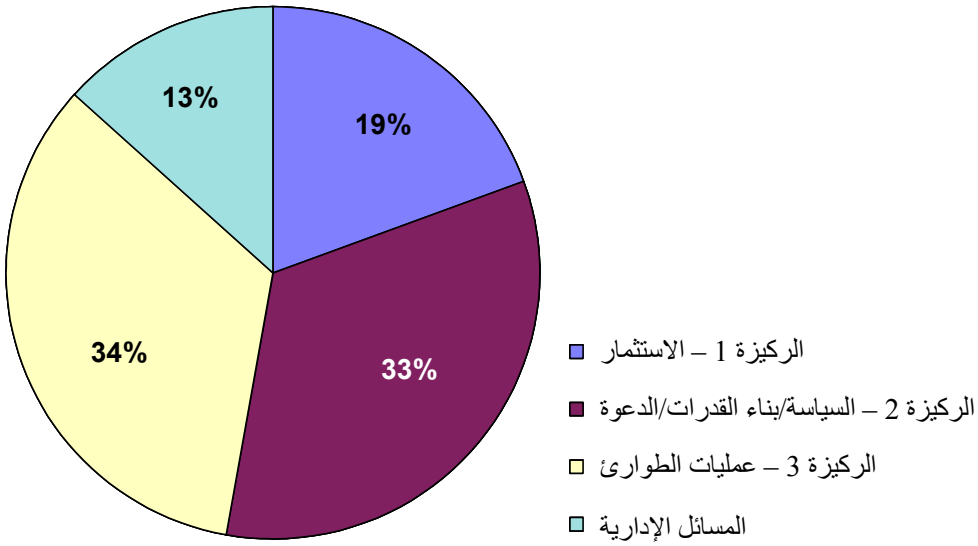

ويبين الجدول 2 التعاون بين المنظمات مصنفاً حسب الفئة والنطاق الجغرافي. وهو يبين أن التعاون بين الصندوق والبرنامج يجري على المستوى القطري حصراً، بينما يجري التعاون بين المنظمة والصندوق وبين المنظمة والبرنامج على جميع المستويات، وكذلك حال التعاون بين وكالات روما الثلاث جميعها.

- **سؤال: ما هي أنواع التعاون الأكثر شيوعاً في كل من الركائز 1 و 2 و 3؟**
- **سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة بعض أنواع التعاون؟**
- **سؤال: هل هناك مجال لتوسيع نطاق التعاون في الفئات المختلفة؟ (أي زيادة العمليات المشتركة في الركيزة 3؟)**

كما يبين الجدول 2 أن تعاون الركيزة 1 (الاستثمار) يجري أساساً على المستوى القطري، وأن تعاون الركيزة 2 (السياسات وبناء القدرات والدعوة) يجري على المستويات الثلاثة. وعلى الشاكلة نفسها، يتركز تعاون الركيزة 3 بالدرجة الأولى على المستوى القطري. وأخيراً، يتركز التعاون الإداري في المقام الأول على المستوى العالمي/مستوى المقار. وتعطي الأشكال 5-7 توزيعاً أكثر تفصيلا لهذه المعلومات على شكل رسوم بيانية.

الجدول 2: التعاون حسب الوكالات والنطاق الجغرافي والفئة

		المنظمة والصندوق **والبرنامج**	المنظمة والصندوق	والصندوق **والبرنامج**	المنظمة **والبرنامج**	المجموع
العالمي						
	الركيزة 1 - الاستثمار		1			1
	الركيزة 2 - السياسات/بناء القدرات /الدعوة	15	19		7	41
	الركيزة 3 - عمليات الطوارئ				8	8
	الأنشطة الإدارية	26	4		16	46
	المجموع الفرعي					96
الوطني						
	الركيزة 1 - الاستثمار	8	17	10	36	71
	الركيزة 2 - السياسات/بناء القدرات /الدعوة	15	8	1	50	74
	الركيزة 3 - عمليات الطوارئ	8	1	3	108	120
	الأنشطة الإدارية		4	2		6
	المجموع الفرعي					271
الإقليمي						
	الركيزة 1 - الاستثمار	1	2		1	4
	الركيزة 2 - السياسات/بناء القدرات /الدعوة	3	12		1	16
	الركيزة 3 - عمليات الطوارئ		2		3	5
	الأنشطة الإدارية					
	المجموع الفرعي					21
	المجموع	76	70	16	230	392
	النسبة المئوية من المجموع	%19	%18	%4	%59	

سؤال: هل هناك مجال لتوسيع نطاق التعاون بين الوكالات في بعض الفئات - مثلاً توسيع التعاون بين المنظمة والبرنامج بحيث يشمل مزيداً من أنواع التعاون في الركيزة 2؟ ما هي أشكال التعاون الأكثر شيوعاً في كل من الركائز 1 و 2 و 3؟

ويبين الشكل 5 نصيب الأنواع المختلفة من التعاون الذي يجري في كل من النطاقات الجغرافية. فهو يبين مثلاً أن 5 في المائة من تعاون الركيزة 1 كله (الاستثمار) يجري على المستوى الإقليمي، بينما يجري 93 في المائة منه على الصعيد الوطني. كما يبين أن تعاون الركيزة 2 يجري في جميع المستويات. أما تعاون الركيزة 3 فهو يتركز بقوة على الصعيد الوطني، في حين أن التعاون الإداري، في تعارض كامل تقريباً مع ذلك، يجري أساساً على المستوى العالمي/مستوى المقار، مع نسبة صغيرة منه تجري على المستوى الوطني.

الشكل 5: التعاون حسب فئة النطاق

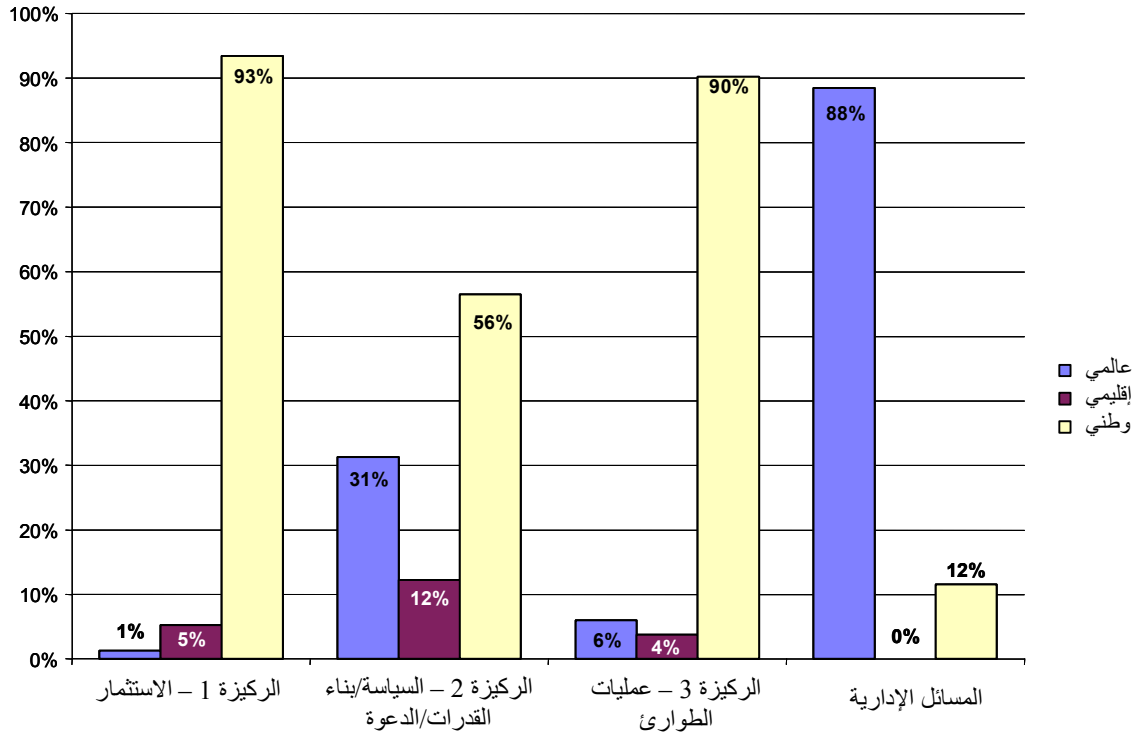

ويعرض الشكل 6 المعلومات نفسها بصورة مختلفة .فهو يبين مساهمة كل فئة في المستوى الإجمالي للتعاون الذي يجري في كل نطاق جغرافي (العالمي/الإقليمي/الوطني). من ذلك مثلاً أنه يبين أن 44 في المائة من التعاون كله على المستوى الوطني يتعلق بأنشطة الركيزة 3 (الطوارئ) وأن أغلبية التعاون على المستوى الإقليمي 64 في المائة تتعلق بأنشطة الركيزة 2 (السياسات وبناء القدرات والدعوة). ويبين هذا الشكل بوضوح أن معظم أنشطة التعاون على المستوى العالمي تتصل إما بأنشطة الركيزة 2 أو بالإدارة.

الشكل 6: التعاون حسب نطاق الفئة

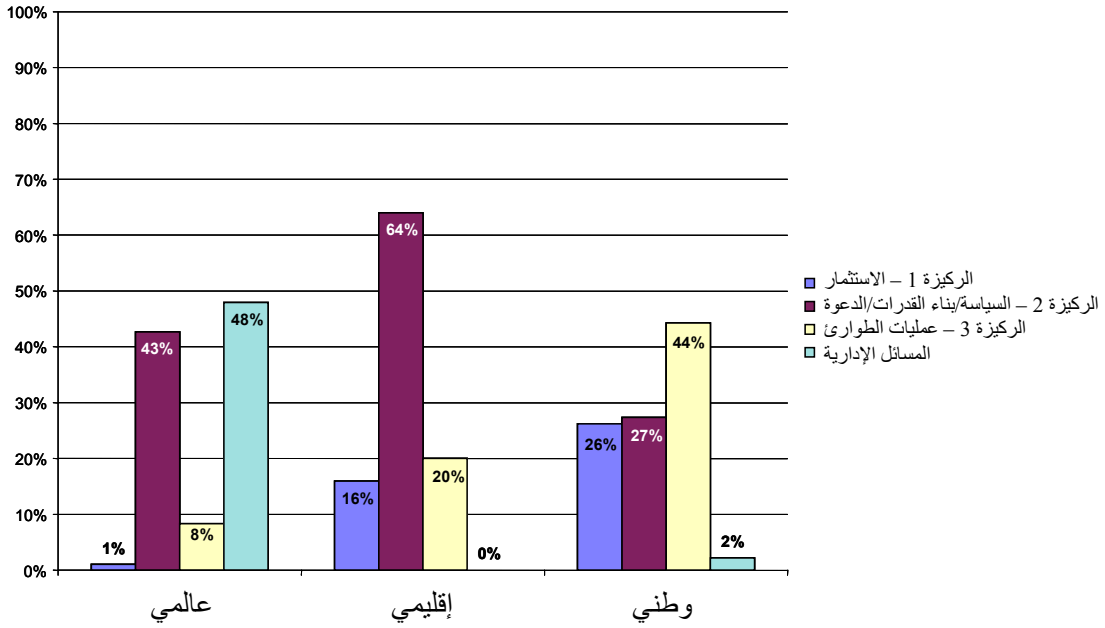

أما الشكل 7 فيبين كل فئة من فئات التعاون في نطاق جغرافي مختلف كنسبة من مجموع التعاون. ومثال ذلك أنه يبيّن أن 10 في المائة من التعاون كله يتعلق بالركيزة 2 (السياسات وبناء القدرات والدعوة) على المستوى العالمي، وأن 31 في المائة من التعاون كله يتعلق بأنشطة الركيزة 3 على المستوى الوطني.

الشكل 7: مجموع التعاون حسب كل من الفئة والنطاق الجغرافي

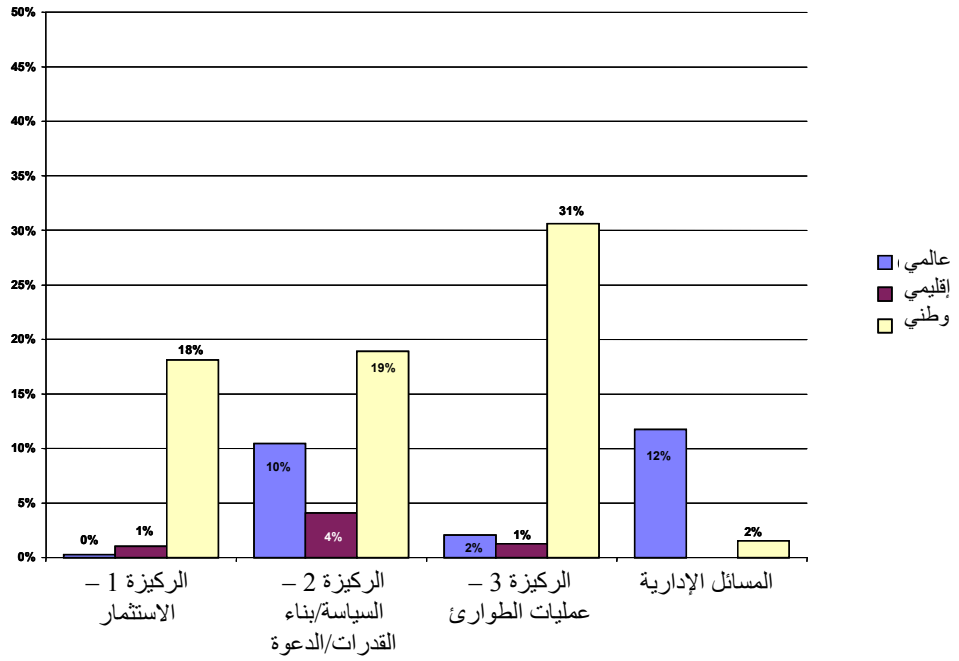

- سؤال: هل يمكن زيادة تعاون الركيزة 2 (السياسات وبناء القدرات والدعوة) على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي؟
- ما هي العوامل التي تشجع التعاون في مختلف الفئات على مختلف النطاقات الجغرافية؟

الملحق ألف – مستويات التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني

	العدد
العالمي	96
آسيا	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5
أفريقيا جنوب الصحراء	17
المجموع	**121**

(1) الترتيب الأبجدي حسب اللغة الإنجليزية

		العدد			العدد			العدد
1	أفغانستان	1	27	غامبيا	1	53	نيبال	2
2	الجزائر	1	28	قطاع غزة والضفة الغربية	2	54	نيكاراغوا	2
3	أنغولا	3	29	غانا	3	55	النيجر	7
4	بنغلاديش	1	30	غواتيمالا	3	56	نيجيريا	2
5	بنن	1	31	غينيا	5	57	باكستان	14
6	بوتان	3	32	غينيا-بيساو	5	58	بيرو	5
7	بوليفيا	3	33	هايتي	6	59	الفلبين	4
8	بوركينا فاسو	6	34	هندوراس	2	60	روسيا	1
9	بوروندي	11	35	الهند	5	61	رواندا	1
10	كمبوديا	2	36	إندونيسيا	2	62	ساو تومي وبرينشيبي	1
11	الكاميرون	8	37	إيران	1	63	السنغال	2
12	جمهورية أفريقيا الوسطى	4	38	العراق	1	64	سيراليون	7
13	تشاد	2	39	الأردن	3	65	الصومال	9
14	الصين	2	40	كينيا	3	66	جنوب أفريقيا	5
15	كولومبيا	3	41	لاوس	2	67	سري لانكا	4
16	الكونغو	2	42	لبنان	3	68	السودان	4
17	جمهورية الكونغو الديمقراطية ,	6	43	ليسوتو	3	69	سوازيلند	3
18	كوت ديفوار	6	44	ليبريا	7	70	سورية	1
19	كوبا	2	45	مدغشقر	2	71	تنزانيا	13
20	جيبوتي	1	46	ملاوي	4	72	تيمور -ليشتي	3
21	الجمهورية الدومينيكية	1	47	مالديف	2	73	توغو	1
22	إكوادور	1	48	مالي	3	74	تركيا	1
23	مصر	1	49	موريتانيا	3	75	أوغندا	3
24	السلفادور	3	50	موزامبيق	12	76	فييت نام	1
25	إثيوبيا	4	51	ميانمار	1	77	اليمن	3

26	فرنسا	1	52	ناميبيا	2	78	زامبيا	7
							المجموع	**271**

(2) الترتيب بحسب عدد الأنشطة في كل بلد

		العدد			العدد			العدد
1	باكستان	14	27	بوتان	3	53	مالديف	2
2	تنزانيا	13	28	بوليفيا	3	54	ناميبيا	2
3	موزامبيق	12	29	كولومبيا	3	55	نيبال	2
4	بوروندي	11	30	السلفادور	3	56	نيكاراغوا	2
5	الصومال	9	31	غانا	3	57	نيجيريا	2
6	الكاميرون	8	32	غواتيمالا	3	58	السنغال	2
7	ليبريا	7	33	الأردن	3	59	أفغانستان	1
8	النيجر	7	34	كينيا	3	60	الجزائر	1
9	سيراليون	7	35	لبنان	3	61	بنغلاديش	1
10	زامبيا	7	36	ليسوتو	3	62	بنن	1
11	بوركينا فاسو	6	37	مالي	3	63	جيبوتي	1
12	جمهورية الكونغو الديمقراطية	6	38	موريتانيا	3	64	الجمهورية الدومينيكية	1
13	كوت ديفوار	6	39	سوازيلند	3	65	إكوادور	1
14	هايتي	6	40	تيمور-ليشتي	3	66	مصر	1
15	غينيا	5	41	أوغندا	3	67	فرنسا	1
16	غينيا -بيساو	5	42	اليمن	3	68	غامبيا	1
17	الهند	5	43	كمبوديا	2	69	إيران	1
18	بيرو	5	44	تشاد	2	70	العراق	1
19	جنوب أفريقيا	5	45	الصين	2	71	ميانمار	1
20	جمهورية أفريقيا الوسطى	4	46	الكونغو	2	72	روسيا	1
21	إثيوبيا	4	47	كوبا	2	73	رواندا	1
22	ملاوي	4	48	قطاع غزة والضفة الغربية	2	74	سان تومي وبرينشيبي	1
23	الفلبين	4	49	هندوراس	2	75	سورية	1
24	سري لانكا	4	50	إندونيسيا	2	76	توغو	1
25	السودان	4	51	لاوس	2	77	تركيا	1
26	أنغولا	3	52	مدغشقر	2	78	فييت نام	1
							المجموع	**271**